شنـاشيـل

كلام مصري حكيم

■ عدنان حسين

عينُ الصواب ومنتهى العقل هو الكلام الذي سطّرته صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، فزمن العنتريات انتهى وهو يولي الأدبار الآن، وسيكون نوعاً من الانتحار العودة إليه من جديد، ذلك انه كان زمن الخراب الهائل والدمار الشامل والتخلّف المريع.

وخالد سعيد هو الشهيد المصري الشاب خالد محمد سعيد صبحي قاسم (١٩٨٢-٢٠١٠)، المتحدر من مدينة الإسكندرية، الذي ضُرب حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري الشرطة أمام العديد من شهود العيان في منطقة سيدي جابر في حزيران من العام الماضي. ويومها أثار موته احتجاجات علنية في الإسكندرية والقاهرة وإدانة عالمية ومحلية. وصار خالد سعيد لاحقاً أمثولة ورمزا لثوار ميدان التحرير في القاهرة.

صفحة "كلنا خالد سعيد" على "فيسبوك" انتقدت ما قامت به مجموعات من الشباب المصري في الأيام الأخيرة لاقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة، معتبرة "أن محاولات اقتحام أي سفارة حتى وإن كانت لـ(العدو الصهيوني) ليست إلا تصرفات لمجموعة صبيانية نسيت أهداف الثورة الأساسية، ومن شأنها أن تدخلنا في مشاكل داخلية وخارجية يمكن أن تتسبب في إخماد الثورة".

وأشارت الصفحة التي يبلغ عدد المنتسبين إليها أكثر من مليون و٦٠٠ ألف عضو، إلى أن "ما يحدث هو مسلسل للانسياق وراء عواطف جياشة وحماس من شأنه أن يُفرغ الثورة من مضمونها، ويدفع البعض للاحتفال بانتصارات وهمية".

والواقع أن العمل الذي قام به الشبان للمرة الثانية ضد السفارة الإسرائيلية ينتمي إلى عنتريات جمال عبد الناصر والبعث وصدام والقذافي و"غزوات" بن لادن والظواهري والزرقاوي... وهي عنتريات وغزوات قادت بلداننا إلى أتون حروب داخلية مهلكة وجرّتها إلى مهاوي حروب خارجية مدمرة، وحولتنا جميعاً من شعوب فقيرة ومتخلفة إلى أمة أشد فقراً وتخلفاً، بيننا وبين ما وصلت إليه الشعوب والأمم الأخرى مسافة قرون كاملة.

شباب ميدان التحرير القاهري كان لهم في البداية هدف مجمع عليه، هو إقامة نظام ديمقراطي استحقه الشعب المصري منذ عقود بيد انه ذُبح على أيدي عبد الناصر وخلفائه. ثم صار هدف شباب الميدان في الأسابيع الأخيرة الإبقاء على الثورة التي أطاحت حسني مبارك في مسارها ومنع انحرافها، خصوصا على أيدي القوى الإسلامية، السلفية تحديداً. وفجأة كان حادث تطويق السفارة الإسرائيلية بعد موت عسكريين مصريين في غارة إسرائيلية غير مبررة. كانت عملية التطويق مفهومة ومبررة استناداً إلى الباعث عليها، لكن أحداث الأيام الأخيرة لم يكن لها مسوّغ، بل إنها تبدو انحرافاً متعمداً لمسار الثورة نحو الغاية الديمقراطية.

الأرجح أن الحادث الأخير كان بتدبير مدبّر، من فلول النظام السابق أو من السلفيين، لكي لا يمضي القطار الثوري المصري على سكته نحو محطة الدولة المدنية الديمقراطية.

adnan.h@almadapaper.net

بيوكانن يقرّ بهشاشة الأمن.. والأحرار مصرّون على الانسحاب الأميركي

الكردستاني يدعو لترك المزايدات على حساب الدم العراقي

□ بغداد / المدى

فيما انتقد الجيش الأميركي في العراق الجهات السياسية التي تطالب برحيله على اعتبار أن الوضع الأمني لا يزال هشا، طالب نائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية بالكف عن المزايدات والنظر إلى الواقع بموضوعية من خلال الاعتراف بان الوضع الأمني لا يزال متردياً.

وقال المتحدث باسم الجيش الأميركي في بغداد جنرال جيفري بيوكانن: "أعتقد أن الوضع الأمني في البلاد ليس بالصورة التي يريدها العراقيون أو يستحقونها، وبالتالي فأن القوات الأمنية وعلى حسب علمي لا تستطيع مسك زمام الأمور بعد رحيلنا في هذه الفترة لأنها تحتاج فترة من التدريب والتأهيل فضلا عن الأخطار الخارجية التي لازالت تشكل عائقاً تجاه الجيش العراقي".

وسبق لمقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي رفض الكشف عن اسمه أن قال إن دولة صغيرة بإمكانها اجتياح العراق في ساعات إذا ما انسحب الأميركان"، متابعا في تصريح سابق لـ"المدى"، "من الغباء أن يكون هناك انسحاب كامل للأميركان فليس لدينا القدرة على حماية بلادنا من دونهم في هذه الفترة".

بدوره حذر النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية سردار عبدالله من المزايدات على حساب الدماء العراقية، في إشارة إلى مطالبات بعض الكتل السياسية التي تنادي بالانسحاب الكامل في نهاية العام الحالي، وتابع "أن هذه المزايدات دمرت العمل السياسي، منتقدا اغلب النواب الذين يمتلكون الشجاعة الكافية للمجاهرة بالملف الأمني لأنه حساس ومصيري الذي يخص مستقبل البلد وسيادته.

عبدالله في تصريحه لـ"المدى" أكد ضرورة تشكيل لجنة خبراء عسكريين عراقيين تحدد من خلال تقديم تقرير يتضمن تقييما موضوعيا غير مسيس ومحايد، ومن ثم إعلام الجميع بمدى جاهزية القوات المسلحة للدفاع عن امن وسيادة البلاد، على أساس هذا التقييم يتم تقرير ما فيه مصلحة البلد إما بخروج جميع القوات أو بقاء جزء منها. بدوره قال النائب عن كتلة الأحرار حسين طالب عمارة "إذا كان لدى القوات الأميركية حسن نية في تدريب القوات العراقية وتأهيلها على ملء الفراغ الذي ستخلفه فلا مانع".

بدوره ألمح النائب عن كتلة المواطن قاسم الأعرجي في مجلس النواب إلى إمكانية بقاء قوات أميركية لأغراض التدريب مستبعدا بقاء قوات عسكرية إلا إذا كانت هناك صفقات سياسية.

من جانبه، أكد النائب عن دولة القانون جبار الكناني في تصريح خص به المدى أن جاهزية القوات العراقية من عدمها تحددها الأجهزة الأمنية، وبالتالي نحن بانتظار تقرير من الخبراء الأمنيين.

وقال الكناني إن كل المهنيين والخبراء يجمعون على جاهزية القوات في الداخل أم على صعيد حماية الحدود فهناك اتفاق أيضا على عدم جاهزية القوات وتحتاج إلى سنوات عديدة لتتمكن من جاهزيتها لحماية حدود العراق.

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نهاية الشهر الماضي قد أعلن أن القوات الأميركية ستنسحب من العراق وفق البرنامج المقرر في نهاية ٢٠١١، مشددا على انه لن يكون هناك أية قاعدة أميركية دائمة في البلد.

وقال المالكي وفق بيان لمكتبه إن الاتفاق حول الانسحاب العسكري الأميركي سيطبق وفق البرنامج المقرر في نهاية العام ولن يكون هناك أية قاعدة للقوات الأميركية هنا.

وبموجب الاتفاقية الأمنية الموقعة في ٢٠٠٨، يفترض أن تنسحب كل القوات الأميركية المنتشرة في العراق حاليا ويبلغ عديدها نحو ٤٦ ألف جندي، بحلول نهاية العام الجاري ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.

ويشكل الوجود العسكري الأميركي قضية حساسة في العراق حيث لوح الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر بحرب في حال قررت القوات الأميركية تمديد بقائها الى ما بعد نهاية العام الحالي.

ورفض الصدر الدخول في اي مفاوضات مباشرة او غير مباشرة حول هذه المسألة.

وكانت الكتل السياسية العراقية فوضت الحكومة في بداية آب الحالي بدء محادثات مع واشنطن لبحث مسألة تدريب القوات العراقية حتى ما بعد موعد الانسحاب، من دون تحديد عدد هؤلاء المدربين.

ترشيح عفتان لوزارة الكهرباء يخلق انقساما في العراقية

نواب في الائتلاف يطالبون بشخصية مهنية ذات خبرة

□ بغداد / المدى

حدث خلاف داخل ائتلاف العراقية على ترشيح كتلة "حل" عبد الكريم عفتان لوزارة الكهرباء، وطالب احد نواب الائتلاف بشخصية ذات خبرة.

واعتبر النائب طلال الزوبعي، أن ترشيح كتلة "حل"، عبد الكريم عفتان، لوزارة الكهرباء لا يتناسب وحجم المرحلة الحالية، مطالبا بترشيح أشخاص لديهم الخبرة والكفاءة.

وقال الزوبعي في حديث له إن "ترشيح عبد الكريم عفتان من قبل كتلة الحل لتولي مهام وزارة الكهرباء لا يتناسب وحجم المرحلة الحالية"، معتبرا "عفتان غير مهني وسبق وأن رشح للوزارة وتم رفضه".

وطالب النائب بـ"أن يتم ترشيح شخص كفء وذي خبرة عالية لشغل وزارة الكهرباء"، داعيا إلى "رفض الترشيح لأن هناك مسؤولين في وزارة الكهرباء لديهم خبرة أفضل من غيرهم"، بحسب قوله.

وكانت وسائل إعلام قد نشرت خبرا مفاده أن كتلة "حل" المنضوية ضمن القائمة العراقية والتي ينتمي إليها وزير الكهرباء المستقيل رعد شلال رشحت عبد الكريم عفتان لتولي مهام إدارة وزارة الكهرباء وأن رئيس الوزراء نوري المالكي اختار المرشح عن القائمة العراقية للمهمة. وكان مصدر في رئاسة الوزراء قد كشف في (٧ آب ٢٠١١)، أن رئيس الحكومة نوري المالكي أصدر قرارا بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية إجراء الأخير عقودا وهمية مع شركتين ألمانية وكندية بقيمة تصل إلى مليار و٧٠٠ مليون دولار، كشفها عن طريق الصدفة وزير التخطيط العراقي الأسبق جواد هاشم وأرسل تفاصيلها في رسالة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي في نهاية الأسبوع الماضي. وأعلنت القائمة العراقية بزعامة أياد علاوي، في السابع من آب الماضي، أنها ستبادر إلى محاسبة وزير الكهرباء المقال رعد شلال الذي ينتمي إليها، بشأن العقود التي أبرمت مع شركات وهمية، مؤكدة أن قضية هذه العقود تستحق التصدي لها والمحاسبة من قبل جميع الكتل السياسية، فيما اتهم ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي جهات سياسية في التورط بقضية عقود وزارة الكهرباء مع شركات وهمية، وفي حين توقع قرب الإعلان عن ملفات فساد أخرى، أكد أن الدور الرقابي لمجلس النواب غير مفعل بالشكل المطلوب.

وذكر أن العراق يعاني نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية، منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، ومن ازدياد ساعات تقنين التيار الكهربائي، لاسيما بعد سنة ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات، إضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنظومة الكهربائية الوطنية، لاسيما شبكات نقل الطاقة، خلال السنوات الماضية، والزيادة المطردة في استهلاك الكهرباء، من جراء الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد، وإقبال المواطنين على شراء الأجهزة والمواد الكهربائية، التي حرموا منها طوال سنوات حكم النظام السابق، من جراء تردي الحالة المعيشية، والحصار الذي كان مفروضاً على البلاد أعقاب غزو الكويت ١٩٩٠.

"السياسات العليا" إلى الغد و سبعة بنود من اتفاق أربيل لم تنفذ

الكتلة البيضاء: التوازن افرز مؤسسات مشوهة طائفية وعنصرية

□ بغداد / المدى

اجل مجلس النواب خلال جلسته المنعقدة يوم أمس القراءة الثانية لمشروع قانون مجلس السياسات العليا إلى جلسة يوم غد الاثنين. وسط خلافات بين الكتل السياسية حول بنود اتفاقية أربيل.

وقال مقرر المجلس محمد الخالدي أمس السبت إن "تأجيل القراءة جاء بسبب عدم وجود توافق سياسي حول القانون والاتفاق على بنوده".

وكان المجلس وخلال جلسة الخميس الماضي قد أجل القراءة الثانية للقانون إلى جلسة السبت وبطلب من اللجنة القانونية.

من جهتها أكدت القائمة العراقية، على أن هناك سبعة فقرات من بنود اتفاقية أربيل لم تنفذ حتى الآن، وقالت النائبة عن القائمة ناهدة الدايني في تصريح صحفي لها أمس السبت إن "هناك سبعة بنود من اتفاقية أربيل حتى الآن لم تنفذ على الرغم من اتفاق الكتل السياسية على تنفيذها"، مبينة أن البنود هي مبدأ التوازن حيث هناك اختلال في التوازن في أجهزة الدولة وخاصة وزارتي الداخلية والدفاع من حيث المستشارين ووكلاء الوزير ونسبة المتطوعين في الجيش والشرطة، وتابعت: كذلك النظام الداخلي لمجلس الوزراء، وتحويل قانون هيئة المساءلة والعدالة للقضاء وليس قانونا عشوائيا، وموضوع الإصلاح السياسي والقضائي، والوزارات الأمنية والمجلس الوطني للسياسات العليا.

وذكرت الدايني أن الحكومة شكلت على أساس التوافقات لذلك سوف يمرر هذا القانون حتى لو تأخر، مبينة أنه في حال عدم تمريره داخل البرلمان فهناك توافقات سياسية سوف تتوقف.

النائبة الأخرى عن العراقية عتاب الدوري أفادت في تصريحات صحفية أن المجلس الأعلى للسياسات الإستراتيجية تم تأجيل قراءته الثانية إلى جلسة يوم الاثنين المقبل ليصوت عليه من دون أية تغييرات.

وقالت الدوري إن "إجراء أي تغيير يعني ضرباً للديمقراطية وعلى رئيس الوزراء رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي أن يقبل بكل تفاصيله لأن حكومته قد تشكلت على أساس الاتفاقية التي بموجبها تم الاتفاق على مجلس السياسات".

وأضافت: "على المالكي القبول بكل تفاصيل مجلس السياسات العليا لأن حكومته تشكلت على أساس الاتفاقية التي بموجبها تم الاتفاق على مجلس السياسات".

من جهة أخرى، اعتبرت النائب عن كتلة العراقية البيضاء عالية نصيف مبدأ التوازن في توزيع الوظائف الحكومية تقسيما لمؤسسات الدولة المختلفة على أساس طائفي وحزبي.

ودعت نصيف في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إلى العمل بـ"مبدأ الخبرة والكفاءة بدلا من التوازن في توزيع الوظائف الحكومية لان التجارب السابقة أثبتت فشل مبدأ التوازن سواء من ناحية عدم تمكنه بناء مؤسسات مستقلة تضم كوادر علمية او من ناحية إخفاقه في إرضاء أية طائفة او قومية في توزيع الوظائف بعدالة على أبنائها".

وقالت نصيف "لقد افرز مبدأ التوازن الذي كان معمولا به خلال السنوات السابقة مؤسسات مشوهة ذات طابع طائفي أو حزبي أو عشائري تفتقر للخبرات والكفاءات، فضلا عن آلية عملها السيئة التي يتم فيها التغاضي عن معاقبة المسيء لأنه من أقرباء المسؤول الفلاني ومكافأة من لا يستحق للأسباب ذاتها، في حين خسرنا فرصة الإفادة من العديد من الخبرات بسبب التشدد في تطبيق إجراءات المساءلة والعدالة".

وأضافت إن "بعض المؤسسات كادت أن تتحول إلى مؤسسات عائلية عديمة الجدوى تستنزف ميزانية الدولة كرواتب لأشخاص بعضهم لا يأتون إلى دوائرهم إلا في موعد توزيع الرواتب لأنهم من الطائفة أو الحزب الذي ينتمي إليه الوزير".

وأوضحت نصيف أن "يكون توزيع الوظائف الحكومية عبر بوابة مجلس الخدمة المدني القائم على أساس الكفاءة والمهنية وعلى الحكومة أن تخفف من عبء المساءلة والعدالة عن هؤلاء لحاجة الدولة إليهم".

وفي سياق متصل، قال النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود إن "من يجد بأن اتفاقية أربيل لم تطبق بنودها بعد فعليه الانسحاب منها قبل أن يلجأ إلى تحالفات جديدة يراد منها تغيير الخارطة السياسية والمؤسسة الحكومية للبلاد التي هي جزء من تلك الاتفاقية". وأضاف الصيهود في تصريح له يوم أمس "يجب عدم اتهام حكومة المركز بالتفرد في السلطة والقرار لان السلطات الثلاثة في العراق سلطات مستقلة".

ودعا النائب عن ائتلاف دولة القانون حسن السنيد مجلس النواب الى معالجة الفقرات المخالفة للدستور التي وردت في قانون تشكيل مجلس السياسات.

وقال السنيد إن الحديث عن المجلس الوطني للسياسات العليا انتهى بوصول قانون تشكيله إلى مجلس النواب.

وكان أعضاء في التحالف الوطني قد أعلنوا رفضهم تمرير قانون تشكيل مجلس السياسات نظرا لما تضمنه من فقرات تخالف المواد الدستورية.

من جهة ثانية، طالبت كتلة الأحرار رئيس الوزراء نوري المالكي باحترام الدم العراقي الذي يهدر نتيجة تزايد اعمال العنف.

وقالت النائبة عن الكتلة مها الدوري في تصريح لها بالأمس إن "عدم وجود جدية لدى رئيس الوزراء لحسم ملف الوزارات الامنية واستمرار إدارة الوزارات بالوكالة كرس الهيمنة والسيطرة على هذه الوزارات".

وأرجعت الدوري أحد أسباب تزايد أعمال العنف الى عدم تسمية الوزراء الأمنيين.

وتمنت النائبة عن كتلة الأحرار اختيار وزراء أمنيين أقوياء قادرين على القضاء على الفساد المستشري في وزاراتهم".

من ناحيته، دعا النائب في التحالف الوطني عن كتلة المواطن كريم عليوي إلى "التهدئة والالتزام بالاتفاقات الذي وقعت في أربيل المتمثلة بمبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني".

وقال عليوي إن "التحالف الوطني يريد الاستقرار للكتل السياسية كافة، لاسيما وان من حق كل كتلة أن تأخذ مطالبها المخصصة، لكن دون التجاوز على الدستور".

وأضاف عليوي أن "التحالف الوطني مع الاتفاقات الموافقة مع الدستور كون الدستور يمثل السلطة العليا في البلاد وهو يكفل جميع حقوق الشعب العراقي وبجميع مكوناته وأديانه".

أنـبـاء

مطالبة بإقالة رئيس استئناف الرصافة

■ طالب اتحاد الحقوقيين، أمس السبت، بإقالة رئيس استئناف محكمة الرصافة من منصبه، وقال بيان صدر عن المكتب التنفيذي للاتحاد تلاه على الشمري إن "الاتحاد طالب جميع الحقوقيين بالاعتصام ثلاثة أيام داخل بنايات المحاكم أو الاستجابة لطلبات الحقوقيين المشروعة"، مبينا أن "أهم طلبات الحقوقيين هي إقالة رئيس استئناف محكمة الرصافة جعفر محسن من منصبه كونه صدر بحقه قرار باجتثاثه من قبل هيئة المساءلة والعدالة". وطالب البيان أيضا بتعديل قانون المعهد القضائي وإعادة النظر بسلم رواتبهم".

غلق كليات عسكرية مستحدثة

■ أكدت وزارة الدفاع العراقية، أنها بصدد إغلاق الكليات العسكرية التي استحدثت بعد العام ٢٠٠٣ وصب الجهود على الكلية العسكرية الرئيسة في الرستمية، مشيرا الى ان هذا القرار من المحتمل ان يفعل العام المقبل.

وقال الناطق الإعلامي باسم الوزارة اللواء محمد العسكري إن "وزارة الدفاع قررت إعادة بناء المؤسسة العسكرية بقوة وبحرفية كما كانت في السابق وأفضل".

وأوضح العسكري أن "الكلية العسكرية الآن منتجة وعادت إلى سياقاتها"، ملوحا بالقول "في العام المقبل سنلغي الكليات المستحدثة".

دعوات لترجمة أقوال اللواء دحام

■ قالت النائبة عن كتلة الفضيلة سوزان السعد، عندما نتذكر الإخفاقات الأمنية للواء دحام مدير عمليات الداخلية حالياً، في البصرة، نشعر بالقلق إزاء بغداد.

ودعت السعد، دحام إلى "ترجمة أقواله إلى أفعال بشأن التحقيق في اغتيال الصحفي هادي المهدي للتعويض عن إخفاقاته الأمنية في البصرة لاسيما وأن جرحى الانفجار الذي وقع في شارع عبدالله بن علي مازالوا يتلقون العلاج في المستشفيات طلية الفترة الماضية ولا تزال عوائل الشهداء تطالب بالاقتصاص من الجناة والمقصرين".

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون